الفصل الثاني: حسابات الناتج الوطني

تمهيد:

أولا/ مفهوم الناتج الوطني- الدخل الوطني- الانفاق الكلي.

ثانيا/ دورة النشاط الاقتصادي (التدفق الدائري في النشاط الاقتصادي).

ثالثا/ طرق قياس الناتج الوطني.

رابعا/العلاقة بين الناتج و الدخل الوطني وأنواع الدخل الأخرى.

خامسا/الناتج الاسمي والناتج الحقيقي.

سادسا/الناتج المحلي والرفاهية.

تمهيد:

تعد المحاسبة الوطنية وما ينتج عنها من معلومات مؤطرة ضمن ما يسمى بـ "الحسابات الاقتصادية الوطنية": من أهم أدوات البحث والتحليل الاقتصادي التي تساعد الباحث على تفهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ودراسة تطورها، فهذه الحسابات تزود المهتم بشؤون التحليل الاقتصادي والاجتماعي بإطار عام شامل لمختلف المجاميع الاقتصادية والمؤشرات الرئيسية التي تصور الحياة الاقتصادية وتعكس تفاعلاتها المختلفة من إنتاج واستهلاك وادخار واستثمار واستيراد وتصدير.

يتألَّف نظام الحسابات الوطنية من مجموعة متماسكة ومتَّسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي والميزانيات والجداول التي تَستنِد إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والقواعد المحاسبية المتَّفق عليها دولياً، يوفِّر سجلاً شاملاً وتفصيلياً للأنشطة الاقتصادية المعَقَّدة التي يُضطلع بها داخل اقتصادٍ ما وللتفاعل الذي يحدث في الأسواق، أو في مكانٍ آخر، بين عوامل، ومجموعة عوامل اقتصادية مختلفة.

لهذا لجأ الاقتصاديون والاحصائيون إلى إيجاد أنظمة أو إطارات محاسبية خاصة بنظمون بواسطتها هذه الإحصاءات على شكل حسابات على مستوى الاقتصاد الوطني، تظهر وفقا للأساليب المحاسبية جانبي المنشأ (الموارد) والاستعمال (الاستخدام) لكل عنصر من العناصر الرئيسية كما هي محددة بموجب تلك الأنظمة أو الإطارات و الأشكال، وبنظام المحاسبة الوطنية يجعل من الممكن اجراء تحليل محلي ودولي مقارن.

إذن يقصد بالحسابات الوطنية " البناء أو الهيكل أو الوعاء الذي تنصب فيه جميع الإحصاءات الاقتصادية لتنصهر فيه ويعاد عرضها بشكل مرتب منسجم متوازن يظهر جميع الفعاليات الاقتصادية ويوضح مختلف العلاقات فيما بينها".

أولا/ ماهية الناتج، الدخل، الانفاق الوطني :

يعد الناتج الوطني الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات، وعندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة، فإن مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج الوطني.

1- **مفهوم الناتج الوطني National Income:** الناتج الوطني هو " القيمة السوقية لجميع السلع النهائية و الخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة".

2- **مفهوم الدخل الوطني National Income:** الدخل الوطني هو "مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة".

3- **مفهوم الإنفاق الكلي Total Expenditure :** الانفاق الوطني عبارة عن " الطلب الكلي في المجتمع و المتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد و هي:

- القطاع العائلي (إنفاق استهلاكي).
- قطاع المؤسسات (إنفاق استثماري).
- القطاع الحكومي (إنفاق حكومي).
- قطاع العالم الخارجي (انفاق العالم الخارجي على الصادرات المحلية).

ثانيا/التدفقات الدائرية في النشاط الاقتصادي:

من أجل توضيح مفهوم الدخل والناتج الوطني ينبغي لنا أن نستعرض أولاً ما يعرف بنموذج "حلقة التدفق الدائري للدخل" Circular Flows of Income والذي يوضح العلاقات المتشابكة بين القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد الوطني (القطاع العائلي، القطاع الإنتاجي، القطاع الحكومي و قطاع العالم الخارجي).

و يركز النموذج على اعتبار أن كل دينار ينفق من قبل شخص يمثل في الوقت نفسه دخلاً لشخص آخر، ولتوضيح ذلك نفترض وجود اقتصاد بسيط مغلق مكون من قطاعين فقط هما قطاع العائلات Households Sector و قطاع المنتجين Producers Sector، هذا مع افتراض أن الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف ينفق على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي بشكل كلي، كما يوضحه الشكل التالي:

ويتلخص هذا النموذج في التدفقات التالية:

أ- يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل، أرض، رأس مال وتنظيم للقطاع الإنتاجي.

ب- يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول خدمات عناصر الإنتاج والمتمثلة في الأجور، الريع، الفوائد والأرباح. ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل الوطني .

ت- يقدم القطاع الإنتاجي سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي.

ث- يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع الإنتاجي، ويطلق على قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة "الناتج الوطني ".

ولكن في الواقع القطاع العائلي لا ينفق دخله بأكمله على استهلاك ما ينتج من سلع وخدمات، بل أن هناك جزء من الدخل يتسرب في شكل مدخرات، ويوجه في المقابل بآليات معينة سنتحدث عنها لاحقا نحو الاستثمار ، ولكن التيار يعود إلى التساوي بين الناتج والدخل لكون ما يدخر بواسطة الأفراد سوف يستثمر بواسطة رجال الأعمال، كما يوضحه الشكل التالي:

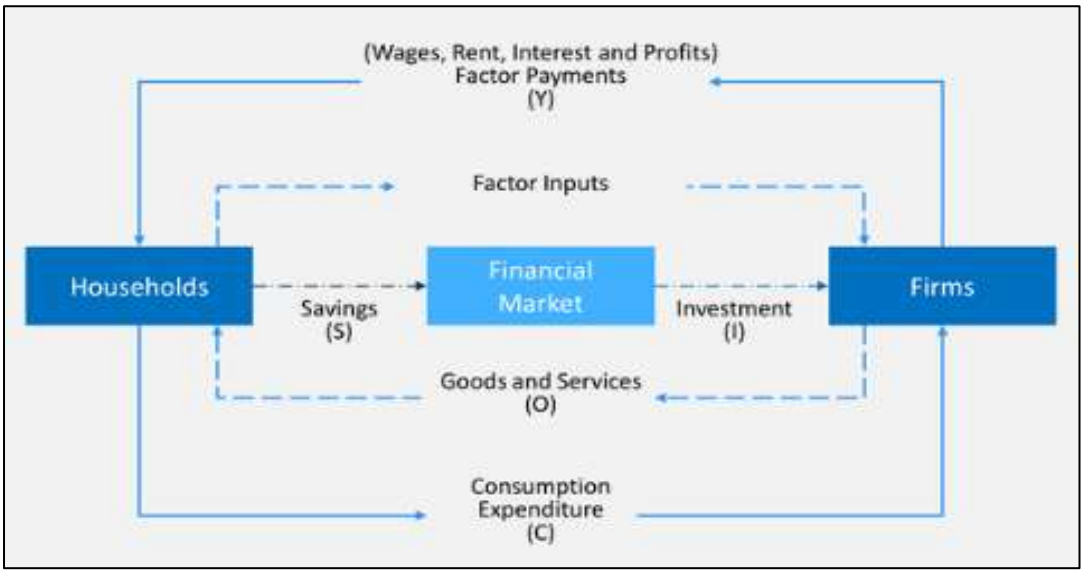

بالإضافة الى ما سبق تقتضي الضرورة وجود قطاع حكومي، الذي يتلقى الضرائب من قطاع العائلات لتمويل نفقاته المختلفة سواء في شكل انفاق حكومي أو تحويلات اجتماعية، كما يوضحه الشكل التالي:

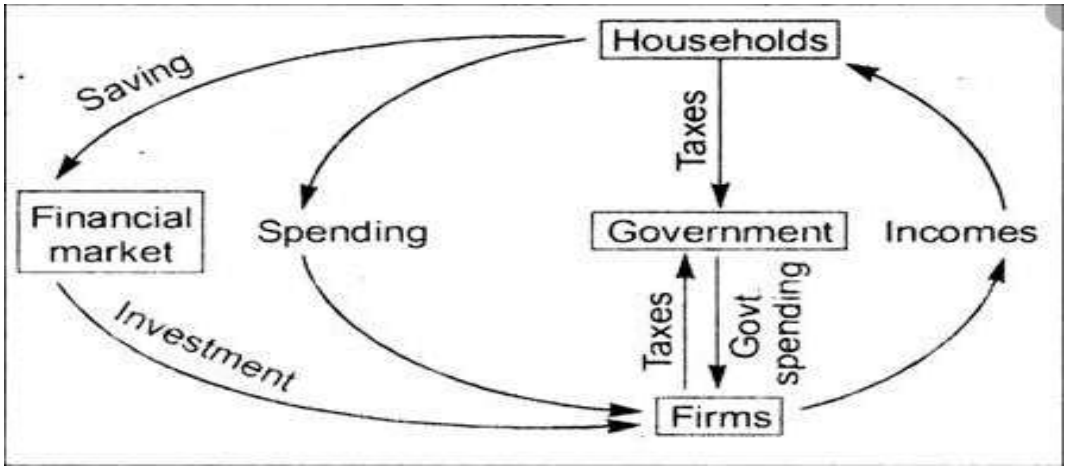

هذا اضافة إلى حتمية التعامل مع العالم الخارجي من خلال التصدير والاستيراد، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

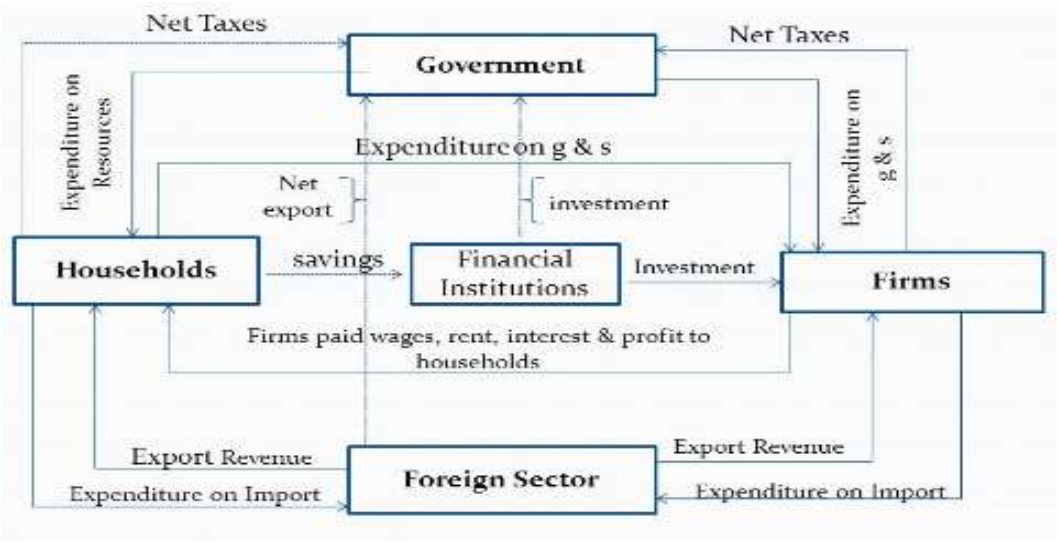

يوضح الشكل السابق التدفقات الدائرية للدخل في حالة القطاعات الأربعة، والذي يتلخص فيما يلي:-

أ- ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.

ب- يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.

ت- يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين، هذا مع العلم أن صافي الضرائب هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها التحويلات الاجتماعية.

ث- يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً من قطاع العالم الخارجي.

ج- يعتبر مفهوم التدفق الدائري من أهم المفاهيم التي تساعد في فهم حسابات الدخل الكلي والتوازن الكلي، حيث يشير هذا المفهوم إلى تساوي الإنتاج الكلي مع كل من الإنفاق الكلي والدخل الكلي. وعلى الرغم من بساطته وقدرته على عرض

كافة التفاعلات التي تتم بين القطاعات الاقتصادية، إلا أنه يمكن القول أن التدفق الدائري للدخل والإنتاج يعكس كافة أشكال النشاط الاقتصادي. ومن أهم ما يقوم به التدفق الدائري:

- يبين كافة التعاملات التي تجري في كافة الأسواق.
- يحدد قيمة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات.
- يحدد الدخل الكلي من جميع المصادر.
- يبين المستوى العام لأسعار السلع والخدمات وأسعار عناصر الإنتاج.
- يوضح مفهوم التوازن الكلي الذي سيرد ذكره لاحقاً.
- يحدد مستوى التشغيل.

ثالثا/ طرق قياس الناتج الوطني:

تنبثق طرق احتساب الناتج الوطني من مفهوم التدفق الدائري للدخل والإنتاج، ويبين مفهوم التدفق الدائري أن قيمة ما ينتج من سلع وخدمات في سنة معينة (الإنتاج الكلي) تساوي قيمة الإنفاق على هذه السلع والخدمات من قبل جميع القطاعات (الإنفاق الكلي)، كما أشرنا إلى أن قيمة الإنفاق على السلع والخدمات تساوي قيمة ما حصل عليه أصحاب عناصر الإنتاج) الدخل الكلي، ومن هنا ظهرت ثلاث طرق لقياس الناتج الوطني في فترة زمنية معينة، وهي:

أ- طريقة الناتج Production Method.

ب- وطريقة الإنفاق Expenditure method .

ت- طريقة الدخل Income method .

ملاحظة: من أجل تبسيط طرق قياس الناتج الوطني، سنفترض أننا نعمل في اقتصاد يتوفر على عوامل انتاج محلية فقط تعمل داخل حدود الدولة فقط، مع عدم وجود ضرائب غير مباشرة ولا اعانات الانتاج.

1- **طريقة الناتج:** يمكن قياس الناتج الوطني من السلع والخدمات حسب هذه الطريقة بالاعتماد على العملية الإنتاجية، وهناك طريقتين:

أ- **أسلوب المنتج النهائي:** عند تعريفنا للناتج الوطني سابقا قلنا بأنه عبارة عن "قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة معينة عادة ما تكون السنة"، وعليه يمكن حساب قيمة هذا الإنتاج من خلال تجميع قيمة السلع النهائية المنتجة، إلا أنه تصادفنا مشكلة في هذه الطريقة إذ لا يمكن التفرقة بين السلع الوسيطة والسلع النهائية الموجودة في أي دولة، فهناك بعض السلع المنتجة تعتبر نهائية بالنسبة للمؤسسة التي أنتجتها ولكن تعتبر وسيطية لمؤسسة أخرى تستعملها في إنتاج سلعة أخرى، وعليه استعمال هذا الأسلوب في حساب الناتج الوطني سيوقعنا في مشكلة التكرار في حساب قيم السلع مما يؤدي إلى تضخيم قيمة الناتج، وتكون القيمة مضللة، ولحل هذا المشكل اعتمدت طريقة أخرى متعلقة بطريقة الناتج وهي طريقة القيمة المضافة، والتي من خلالها نتجنب الوقوع في مشكلة التكرار في عملية الحساب.

ب- **أسلوب القيمة المضافة:** القيمة المضافة Added Value هي "المساهمة الصافية في الناتج الوطني، أي هي عبارة عن قيمة إنتاج المشروع مطروحاً منه مشتريات المشروع من الغير، أو بعبارة أخرى:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – مستلزمات الإنتاج.

و:

إجمالى الناتج الوطنى= مجموع القيم المضافة لجميع المشروعات أو المراحل الإنتاجية.

مثال:

اذا كان لدينا سلعة نهائية كالخبز مثلا، فإن المادة الأولية (الخام) هي القمح اللين، فلو باع الفلاح ما قيمته 200 ون من القمح اللين للمطاحن، وقامت هذه الأخيرة بصنع الفرينة وبيعها للمخابز بمبلغ 300 و ن، وقامت المخابز ببيع الخبز للمستهلك النهائي بما قيمته 500 ون، استخرج الناتج الوطني بطريقة المنتج النهائي ثم طريقة القيمة المضافة:

الحل:

مراحل الإنتاج	قيمة البيع	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة
مزرعة القمح	200	--	200
مصنع الطحن	300	200	100
المخبزة	500	300	200
إجمالي القيمة المضافة			500

أ- **طريقة المنتج النهائي:** الناتج الوطني= القيمة النقدية للسلعة النهائية=500 ون.

ب- طريقة القيمة المضافة:

الناتج الوطني=القيمة المضافة لإنتاج القمح + القيمة المضافة لمرحلة الطحن + القيمة المضافة لمرحلة انجاز الخبز.

الناتج الوطني= 200 + 100 + 200 = 500 ون.

ملاحظة: للتعرف على السلع و الخدمات التي يتعين حسابها ضمن الناتج المحلي الإجمالي، و تلك التي نستبعدها، لابد و أن نتطرق إلى ما يعرف بالعمليات غير سوقية Nonmarket Transaction و هي "العمليات التي تتضمن سلع و خدمات لا ترد إلى الأسواق و لا تتم مبادلتها بالنقود". فحساب السلع السوقية التي تحدد لها قيم في الأسواق هو أمر لا يشكل أي صعوبة، و لكن هناك أيضا سلع غير سوقية فهي لا ترد إلى الأسواق و لا تحدد لها أثمان فيها و بذلك قد لا يتضمنها الناتج المحلي باعتباره يقيس القيمة السوقية للإنتاج، فهل تدمج أم تستبعد عند حساب الناتج المحلي الإجمالي؟

أ- السلع التي يتم استهلاكها بواسطة منتجيها و لا تصل إلى الأسواق، كالجزء الذي يستهلكه المزارع من محصوله الزراعي، أو ذلك الجزء الذي يستهلكه الصياد من حصيلته السمكية، وما إلى ذلك، هي سلع تمثل جزء من الناتج الوطني لابد من إضافته وفق إجماع الاقتصاديين، على أن تحسب قيمته على أساس أسعار مثيلات تلك السلع في السوق.

ب- خدمات الإسكان أو المساكن التي يقطنها ملاكها هي أيضاً خدمات يجب أن تحسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي، و يتم تقييمها كأنما يؤجرها أصحابها.

ت- الخدمات الحكومية المجانية كالدفاع والأمن والشرطة والصحة والتعليم كلها خدمات لابد و أن تدخل في حساب الناتج الوطني، و لكن هذه الخدمات لا يمكن تقييمها على أساس سعر مثيلاتها في السوق خاصة وأن كثير من الخدمات الحكومية لا يوجد لها مثيل في السوق، ولذلك تحسب على أساس التكاليف التي تتكلفها الدولة في سبيل تقديم تلك الخدمات، ويستبعد من هذه القاعدة ما يعرف بنفقات التحويلات Transfer Payments وهي "نفقات

تتحملها الحكومة دون الحصول على مقابل أو مساهمة من الحاصلين عليها في الناتج الوطني (مثل معونات الضمان الاجتماعي، تعويضات البطالة، معونات العجز و الشيخوخة، و معونات ضحايا الحروب و الكوارث)"، فهي مدفوعات لا تعكس أي إنتاج جاري إنما بمثابة تحويل للإيرادات الحكومية إلى المستفيدين المعنيين منها، و لذلك فمن الواجب عدم حسابها ضمن الناتج الوطني .

ث- الخدمات الشخصية المجانية و التي يقدمها الأفراد دون الحصول على مقابل لها كخدمات ربات البيوت أو كتابة أستاذ لمقالة علمية مجانية أو إصلاح الرجل لسيارته بنفسه.. إلخ، كلها خدمات منتجة يتعين إدخالها ضمن الناتج الوطني، إلا أن صعوبة حصرها و تعيين الحد الذي يمكن أن يتوقف عنده حساب مثل هذه الخدمات تعمل على عدم إدخالها بالفعل في الناتج الوطني (حيث يمكن لهذه الخدمات أن تمتد إلى حلاقة الرجل لذقنه، عناية الأم بأطفالها و طبها طعامهم، أو إصلاح الرجل لبعض الأعطال المنزلية أو العناية بالحديقة).

2- طريقة الإنفاق:

تقتضي هذه الطريقة بجمع كافة أنواع الإنفاق اللازم للحصول على السلع و الخدمات النهائية أو تامة الصنع، و حيث أن القطاعات الأساسية في الاقتصاد هي القطاعات الأربعة السابق ذكرها و التي تقوم كل منها بنوع معين من الإنفاق بحيث يشكل في مجموعه إجمالي الإنفاق الكلي الفعلي(الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، إنفاق العالم الخارجي) و الذي لابد و أن يتساوى مع إجمالي الناتج الوطني، و يتلخص هذا الإنفاق في الآتي:

أ- **الإنفاق الاستهلاكي:**

يتمثل الإنفاق الاستهلاكي في "مجموع القيم النقدية للسلع النهائية و الخدمات التي يستهلكها الأفراد"، و يشتمل على ما ينفقه القطاع العائلي من سلع معمرة كشراء سيارة أو ثلاجة أو أثاث و غيره، و سلع غير معمرة كمختلف السلع الاستهلاكية، هذا إضافة إلى الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب و المعلم و المهندس و الكهربائي.. و غيرها.

ب- **الإنفاق الاستثماري:**

الإنفاق الاستثماري هو "مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج السلع و الخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص". أي أنه الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال الأعمال و الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، و يتضمن الإنفاق الاستثماري ما يلي:

- الشراء النهائي للعدد و المعدات و الآلات بواسطة منشآت الأعمال.
- جميع الإنشاءات من مباني سكنية و مصانع و مراكز تجارية.
- التغير في المخزون، و الذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية و وسيطة و سلع نهائية، فالإضافة إلى أن المخزون جزء من الناتج لابد من إضافته عند حساب الناتج المحلي الإجمالي، و السحب من المخزون جزء من إنتاج الفترة السابقة لذا يجب طرحه.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن الإنفاق الاستثماري لا يشتمل على تحويل الأصول المالية السائلة و الأوراق النقدية من أسهم و خلافه، وكذلك الأصول الملموسة المستعملة. فشراء الأسهم و السندات و تحويل ملكيتها من شخص لآخر لا يعد استثماراً على المستوى الوطني وكذلك إعادة بيع السلع الرأسمالية المستعملة كالآلات والمعدات والمباني، لكونها عمليات لا تعدو أن تكون مجرد تحويل لأصول موجودة فعلاً و ليس إيجاد أصول جديدة.

ويقصد بالإنفاق الاستثماري إجمالي الاستثمار وليس صافي الاستثمار و الفارق بينهما يتمثل في قيمة رأس المال الذي اهتلك في الإنتاج والذي يحل محله سلع استثمارية جديدة وهو ما يعرف بالاستثمار الإحلالي أو اهتلاك رأس المال.

ت- **الإنفاق الحكومي:**

يتمثل الإنفاق الحكومي في مجموع القيم النقدية للسلع أو الخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة، وتشمل جميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة وخدمات، إضافة إلى نفقاتها على بناء المدارس والمستشفيات والطرق والمشروعات الاستثمارية و الأجور والمرتبات .. إلخ.

ث- **انفاق العالم الخارجي:**

يتمثل إنفاق العالم الخارجي فيما يعرف بصافي الصادرات وهو " قيمة الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات". فكما نعلم أن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محلياً أنما يرسل جزء منه إلى الخارج في صورة صادرات يحصل عليها الأجانب مقابل إنفاق من الخارج يمثل جزء يضاف للناتج الوطني للدولة، من ناحية أخرى تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع و خدمات منتجة في الخارج. و على ذلك فإن ما تستورده و تنفقه الدولة في الخارج هو جزء يجب طرحه من الناتج الوطني لكونه إنفاق لا يقابله إنتاج محلي، في حين تضاف قيمة الصادرات عند حساب الناتج الوطني.

ووفقاً لما تقدم نقول بأنه بإتباع طريقة الإنفاق يتم جمع إنفاق القطاعات الأربعة ليكون:

الناتج الوطني = الإنفاق الاستهلاكي+ الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات.

3- **طريقة الدخل:**

عرفنا الدخل الوطني National Income بأنه عبارة عن "مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة"، و بذلك تتمثل طريقة الدخل في إمكانية الحصول على الناتج الوطني من خلال الدخول التي تولدت من الناتج، فالقيام بالعملية الإنتاجية يتطلب تظافر عوامل الإنتاج و مساهمتها في الإنتاج، و الحصول على خدمات هذه العوامل يستدعي دفع أثمان لها، و كأن قيمة الناتج الوطني هنا تتجلى في صورة أجور و ريع و فوائد و أرباح، و من هذا المنطلق نقول بأن الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج و التي تدخل في حسابات الدخل الوطني هي:

أ- **الأجور و المرتبات:**

تمثل الأجور Wages "جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية، إضافة إلى ما يحصل عليه من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية والبدلات وخلافه". وهنا نشير إلى أن ما يطلق عليه تعويضات العاملين إنما تشمل إضافة إلى الأجور و المرتبات جميع المكافآت و العمولات و الهبات و المزايا المادية و العينية التي يحصل عليها العامل، ومن أهم ملحقات الأجور و المرتبات المساهمة في التأمين الإجتماعي من قبل أصحاب الأعمال الذين يلتزمون بدفع نسبة مئوية من الأجر لتمويل نظام الضمان تعد من جانبهم جزء من مدفوعات الأجر الكلي، وبذلك فإن مدفوعات الضمان الإجتماعي التي تدفعها الحكومة للعجزة والمسنين وذوي العاهات لا تدخل ضمن قيمة الناتج الوطني و لا تعتبر جزءاً من الدخل الذي يستلمه العاملين فعلاً.

ب- **الأرباح:**

عائد ودخل عنصر التنظيم وتتمثل الأرباح Proffits في أرباح الشركات و المؤسسات والجمعيات التعاونية، وينقسم تعبير الأرباح في حسابات الدخل الوطني إلى حسابين أساسيين هما:-

- **دخل الملاك:** وهو عبارة عن الدخل من نشاط المؤسسات الفردية والبسيطة.
- **أرباح الشركات:** و هي الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة، والتي يتم توزيعها على النحو التالي:
  - ضرائب دخل الشركات: وتمثل "ذلك الجزء من الأرباح الذي تدفعه الشركات للحكومة في صورة ضرائب".
  - أرباح الأسهم: عبارة عن "الأرباح التي توزع على المساهمين في الشركة والذين هم الملاك الأصليين للشركة".
  - الأرباح المحتجزة أو الغير موزعة: وهي " الجزء من الأرباح الذي لا يوزع إنما يحتجز في خزانة الشركة لمواجهة أي إلتزامات.

ت- **الريع أو الإيجار:**

الريع Rent "عبارة عن العائد الذي يحصل عليه ملاك الأراضي أو الموارد المملوكة نظير المساهمة في العلمية الإنتاجية" وهو بذلك يشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن والمحلات التجارية. هذا إضافة إلى قيمة تقديرية للمساكن التي يقطنها أصحابها، وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراع أو حقوق التأليف.

ث- **الفوائد:**

الفائدة Interest "هي العائد الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال من منشآت الأعمال أو البنوك نتيجة عمليات الإقراض"، و لا يدخل ضمنها الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين.

و بجمع الدخول السابقة نحصل على الدخل الوطني أو ما يعرف بصافي الناتج بسعر التكلفة، أي أن:

الناتج الوطني = الأجور + الفائدة + الريع + الأرباح.

ملاحظة: عند حساب إجمالي الناتج الوطني افترضنا أننا نعمل في اقتصاد يتوفر على عوامل انتاج محلية فقط تعمل داخل حدود الدولة فقط، مع عدم وجود ضرائب غير مباشرة ولا اعانات الانتاج، ولكن في حالة أن هذه المتغيرات ليست معدومة في الاقتصاد، فان كل طريقة تعطي نوع من الناتج كما يوضحه الجدول التالي:

طريقة الحساب	نوع الناتج
طريقة الدخل	صافي الناتج الوطني بسعر التكلفة.
طريقة الإنفاق	إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق.
طريقة المنتج النهائي طريقة القيمة المضافة	إذا أعطي سعر البيع نتحصل على إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق، وإذا أعطيت التكلفة نتحصل على إجمالي الناتج المحلي بسعر التكلفة.

رابعا/العلاقة بين الناتج والدخل الوطني وأنواع الدخل الأخرى:

1- **العلاقة بين الناتج المحلي والناتج الوطني:**

قبل توضيح العلاقات بين حسابات الناتج الوطني، ينبغي تعريف كل من: إجمالي الناتج المحلي، وإجمالي الناتج الوطني.

أ- **إجمالي الناتج المحلي:** هو القيمة النقدية للناتج المتولد من جميع عوامل الإنتاج المحلية والأجنبية المتواجدة داخل الحدود الجغرافية لبلد ما، خلال فترة عادة ما تكون سنة.

ب- **إجمالي الناتج الوطني:** هو القيمة النقدية للناتج المتولد من عوامل الإنتاج المحلية سواء المتواجدة داخل الحدود الجغرافية لبلد ما أو خارجها، خلال فترة عادة ما تكون سنة،

وبالتالي:

ت- **إجمالي الناتج الوطني(GNP)** = إجمالي الناتج المحلي (GDP)– صافي عوائد عناصر الإنتاج.

ث- **صافي عوائد عوامل الإنتاج** = عوائد عوامل الإنتاج المحلية المتواجدة في الخارج - عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية المتواجدة في الداخل.

ويمثل صافي دخل عناصر الإنتاج حساب الدخل في ميزان المدفوعات، ويتضمن صافي دخل عناصر الإنتاج كل من صافي دخل الاستثمار مضافاً إليه صافي تعويضات العاملين، ويشتمل صافي دخل عناصر الإنتاج على البنود التالية:

صافي دخل عناصر الانتاج = صافي تحويلات العاملين + صافي دخل الاستثمار

- **صافي تحويلات العاملين** = تحويلات العاملين (مقبوضات) – تحويلات العاملين (مدفوعات).
  - **تعويضات العاملين (مقبوضاتInflow– Compensations of Employees):** وتمثل الأجور والمزايا التي يحصل عليها العاملون المقيمون في الخارج لقاء تأديتهم لعمل ما لصالح جهة غير مقيمة.
  - **تعويضات العاملين (مدفوعات Outflow– Compensation of Employees):** وتمثل الأجور والمزايا التي يحصل عليها العاملون غير المقيمون لقاء تأديتهم لعمل ما لجهة مقيمة.
- **صافي دخل الاستثمار** = دخل الاستثمار (مقبوضات) – دخل الاستثمار (مدفوعات)
  - **دخل الاستثمار (مقبوضات Investment Income-Inflow):** وتضم الأرباح والفوائد المستحقة عن حيازات المقيمين لحصص الملكية أو الأصول المالية كالودائع البنكية وسندات القروض والأوراق المالية والأذونات الصادرة عن مؤسسات غير مقيمة، وتغطي فوائد استثمارات البنك المركزي والبنوك التجارية والحكومة العامة والقطاع الخاص.
  - **دخل الاستثمار (مدفوعات Investment Income-Outflow):** وتضم الأرباح والفوائد المستحقة عن حيازات لغير المقيمين لحصص الملكية أو الأصول المالية كالودائع البنكية وسندات القروض والأوراق المالية والأذونات الصادرة عن مؤسسات مقيمة.

ملاحظة: وقد تكون قيمة الناتج الوطني الإجمالي أكبر من أو أقل من قيمة الناتج المحلي الإجمالي تبعاً لقيمة صافي دخل عناصر الإنتاج، تكون قيمة الناتج الوطني الإجمالي مساوية تماماً لقيمة الناتج المحلي الإجمالي إذا كانت قيمة صافي دخل عناصر الإنتاج تساوي صفر.

2- <u>تقييم الناتج بسعري التكلفة والسوق:</u>

إجمالي الناتج (محلي/وطني) بسعر السوق = إجمالي الناتج (محلي/وطني) بسعر التكلفة + ضرائب غير مباشرة - إعانات إنتاج.

3- <u>اجمالي الناتج/صافي الناتج:</u>

أ- **صافي الناتج الوطني (NNP)** = إجمالي الناتج الوطني – اهتلاك رأس المال.

ب- **صافي الناتج المحلي (NDP)**= إجمالي الناتج المحلي – اهتلاك رأس المال.

4- **أنواع الدخل الوطني والعلاقة بينها:**

أ- **الدخل الوطني** = صافي الناتج الوطني بسعر التكلفة = يساوي أيضاً عوائد عناصر الإنتاج المساهمة في الإنتاج بمعنى :

الدخل الوطني = الأجور و المرتبات + الريع أو الإيجار + الفوائد + الأرباح.

ب- **الدخل الشخصي Personal Income:** يختلف الدخل الشخصي أو الدخل المستلم فعلاً عن الدخل الوطني أو المكتسب، حيث أن الدخل الشخصي هو عبارة عن "الدخل الوطني بعد خصم العوائد التي لم يستلمها العنصر الإنتاجي".

الدخل الشخصي = الدخل الوطني– الاقتطاعات القانونية + مدفوعات التحويلات.

الدخل الشخصي = الدخل الوطني– ضرائب أرباح الشركات – الأرباح المحتجزة - أقساط معاشات التقاعد + مدفوعات التحويلات.

رغم أن الدخل الوطني يمثل عوائد عوامل الانتاج المختلفة مقابل مساهمتها في تحقيق الناتج الوطني، الا أن عناصر الانتاج لا تتسلم كل الدخول أو العوائد التي تكون الدخل الوطني، وذلك للأسباب التالية:

- عادة لا توزع كل الأرباح على مستحقيها من أصحاب المشروع، بل تحتجز من تلك الأرباح جزء لاستخدامه في توسيع حجم المشروع وزيادة طاقته الانتاجية، أو كاحتياطي في ميزانية المشروع لمواجهة أي حالة طارئة، وهذا الجزء يعرف بالأرباح المحتجزة أو غير المزعة.
- هناك جزء من اجمالي الارباح التي تحققها المشروعات يذهب في شكل ضرائب الى الدولة، ولا يستلمه الأفراد.
- يقضي نظامي التأمينات الاجتماعية والتقاعد اقتطاع جزء من الأجور.
- كما تقدم الدولة اعانات لبعض فئات المجتمع في شكل تحويلات كما تحدثنا على ذلك سابقا، حيث لا تشكل هذه التحويلات جزء من الدخل الوطني، ولكنها تمثل جزءا يستلمه الأفراد، يجب أن بضاف الى الدخل الشخصي.

ت- **الدخل المتاح Disposable Income:** هو "الدخل الذي يمكن التصرف فيه بإنفاقه على الاستهلاك و الادخار". فالحكومات عادة ما تقوم بفرض ضرائب على دخول الأفراد تعرف بالضرائب المباشرة أو ضرائب الدخل Income Taxes ، فإذا خصمنا هذه الضرائب من الدخل الشخصي نحصل على الدخل المتاح، أي أن:

الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على الدخل.

ث- **الادخار الشخصي Savings** : يوزع الأفراد دخلهم المتاح بين إنفاق استهلاكي و ادخار، وبالتالي فإن الادخار يكون عبارة عن "ما يتبقى من الدخل المتاح بعد خصم الاستهلاك متضمناً الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين".

الادخار الشخصي = الدخل المتاح – الإنفاق الاستهلاكي متضمناً فوائد المستهلكين.

خامسا/الناتج الحقيقي و الناتج النقدي:

بما أن الناتج الوطني هو عبارة عن حاصل جمع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية مضروبا في أسعارها، وفق العلاقة التالية:

$$Y_t = \sum_{i=1}^{n} Q_i * P_i$$

حيث:

Q_i: كمية السلعة والخدمة النهائية المنتجة خلال الفترة t.

P_i: سعر السلعة والخدمة النهائية المنتجة خلال الفترة t.

إن القيمة التي حصلنا عليها عند حسابنا للناتج الوطني الإجمالي هي القيمة النقدية للناتج الوطني مقوماً بالأسعار الجارية، فلو كانت قيمة الناتج الوطني مقوماً بالأسعار الجارية لعام 2010 هي 2000 ون ، و في عام 2019 أصبحت 2500 ون

السؤال المطروح: هل تحسن مستوى الناتج الوطني أم لا؟

في هذه الحالة وفي ظل هذه المعطيات لا نعلم، يمكن أن تعزى هذه الزيادة الى الأسباب التالية:

- زيادة حجم الانتاج فقط.
- زيادة الأسعار فقط.
- زيادة حجم الانتاج والأسعار معا.

لنفترض أن كمية ما أنتج من سلع و خدمات في هذا الاقتصاد لم تختلف بل هي متساوية في العامين.

السؤال المطروح: لماذا ارتفعت قيمة الناتج الوطني في 2019 عما كانت عليه في 2010؟

السبب هو ارتفاع الأسعار و الذي عمل على زيادة الناتج زيادة نقدية و ليست حقيقية، و من هنا تصبح عملية المقارنة بين الفترتين الزمنيتين غير واقعية، فالتضخم و الانكماش يعقدان قياس الناتج الوطني والذي ما هو إلا كميات السلع و الخدمات المنتجة مضروبة في أسعارها، و التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار، في حين أن الانكماش هو انخفاض في ذلك المستوى.

والمتخصصون في حسابات الدخل الوطني يكمشون Deflate الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع لاستبعاد أثر الارتفاع، بينما يضخمون Inflate الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الانخفاض، وبذلك فهم يقدمون قيمة الناتج الوطني وكأن الأسعار وقيمة النقود لم تتغير عبر السنوات، ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أنه لكي نتغلب على مشكلة تغيرات الأسعار وتأثيرها على قيمة الناتج الوطني فإننا نعمد إلى استخدام ما يعرف بـ"الأرقام القياسية للأسعار" Price Index"، من خلال قسمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية على الرقم القياسي للأسعار وفق العلاقة التالية:

$$RY_t = \frac{NY_t}{P_t} * 100$$

حيث:

RY_t: الناتج الحقيقي.

NY_t: الناتج الاسمي.

P_t: الرقم القياسي للأسعار.

السؤال المطروح: ما هي الأرقام القياسية للأسعار؟

- الأرقام القياسية للأسعار: "هي الأرقام التي تقيس التغيرفي الأسعار خلال فترة زمنية معينة بهدف رصد التغيرات في أسعار السلع المختلفة وتقدير تلك التغيرات في المتوسط خلال فترة زمنية معينة".
- يحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقسمة القيمة السوقية لكميات معينة من مجموعة من السلع والخدمات يطلق عليها السلة السوقية لسنة معينة يطلق عليها سنة المقارنة أو السنة الجارية، على القيمة السوقية لذات السلة من السلع والخدمات في سنة الأساس، وهي سنة تتصف الظروف الاقتصادية فيها بالاستقرار يتم اختيارها كنقطة مرجعية، ويضرب الناتج في مائة.
- ويطلق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، ويعتبر مؤشراً هاماً لقياس نسبة التضخم، وبالتالي تحديد الدخل الحقيقي أو القوة الشرائية للدخل النقدي.
- تستخدم عدة طرق لقياس الرقم القياسي للأسعار، وهي الرقم القياسي البسيط، الرقم القياسي لباش، الرقم القياسي لاسبير.

أ- الرقم القياسي البسيط: وهو عبارة عن مجموع أسعار السلع في سنة المارنة مقسوما على مجموع أسعار السلع في سنة الأساس.

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\sum P_n}{\sum P_0} * 100$$

ب- الرقم القياسي لباش: ويتم ترجيح الأسعار بكميات سنة المقارنة:

$$\text{الرقم القياسي باش} = \frac{\sum P_n Q_n}{\sum P_0 Q_n} * 100$$

ت- الرقم القياسي لاسبير: حيث يتم ترجيح الأسعار بكميات سنة الأساس

$$\text{الرقم القياسي لاسبير} = \frac{\sum P_n Q_0}{\sum P_0 Q_0} * 100$$

ث- الرقم القياسي لفيشر: وهو عبارة عن الوسط الهندسي للرقمين القياسيين باش لاسبير

$$\text{الرقم القياسي فيشر} = \sqrt{\frac{\sum P_n Q_n}{\sum P_0 Q_n} + \frac{\sum P_n Q_0}{\sum P_0 Q_0}}$$

- هناك من يعيب على قصور الرقم القياسي للأسعار وبالتالي يستخدمون مخفض (مكمش) الناتج الاسمي، وهوعبارة عن الرقم القياسي للأسعار مرجحة بكميات السلع والخدمات، ويعتبر أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلك، لأنه لا يشمل فقط على أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، بل يشمل كذلك على أسعار السلع الاستثمارية، وأسعار السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة.
- يحسب الناتج الحقيقي عن طريق تقويم الكميات المنتجة من السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس.
- ويمكن تحويل الناتج المحلي الاسمي إلى الناتج المحلي الحقيقي لأي سنة باستخدام المعادلة التالية :

$$RY_t = \frac{NY_t}{DGDP_t} * 100$$

حيث:

RY_t: الناتج الحقيقي.

NY_t: الناتج الاسمي.

$DGDP_t$: مكمش الناتج الضمني.

مثال: نفترض أن الاقتصاد الوطني ينتج أربع أنواع من السلع، كما أنه لا توجد صادرات، أو مداخيل محولة الى العالم الخارجي، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

أنواع السلع	Q_{2010}	Q_{2015}	P_{2010}	P_{2015}
1	6	5	14	32
2	12	10	10	18
3	15	20	4	5
4	20	24	8	9

1- حساب الرقم القياسي للأسعار:

أ- الرقم القياسي للأسعار (لاسبير):

$$Y_{Fl} = \frac{\sum Q_{2010}P_{2015}}{\sum Q_{2010}P_{2010}} = \frac{663}{424} = 1.563 = 156.3\%$$

ب- الرقم القياسي للأسعار (باش)

$$Y_{Fl} = \frac{\sum Q_{2015}P_{2015}}{\sum Q_{2015}P_{2010}} = \frac{656}{442} = 1.484 = 148\%$$

زيادة المستوى العام للأسعار بـ 56.3% حسب صيغة لاسبير، و48% حسب صيغة باش بين سنتي 2010 و2015.

2- حساب الناتج الوطني بالأسعار الجارية لسنة 2015:

$$Y_c = \sum Q_{2015}P_{2015} = (5 * 32) + (10 * 18) + (20 * 5) + (24 * 9) = 656\ DA$$

3- حساب الناتج الوطني بالأسعار الثابتة لسنة 2015 (سنة الأساس 2010):

$$Y_F = \sum Q_{2015}P_{2010} = (5 * 14) + (10 * 10) + (20 * 4) + (24 * 8) = 442\ DA$$

4- حساب الرقم القياسي للكميات حسب صيغة لاسبير وباش:

أ- الرقم القياسي للكميات (لاسبير):

$$Y_{Fl} = \frac{\sum Q_{2015}P_{2010}}{\sum Q_{2010}P_{2010}} = \frac{442}{424} = 1.042 = 104.2\%$$

ب- الرقم القياسي للكميات (باش):

$$Y_{FB} = \frac{\sum Q_{2015}P_{2015}}{\sum Q_{2010}P_{2015}} = \frac{656}{663} = 0.9894 = 98.94\%$$

ارتفاع الناتج الوطني حسب صيغة لاسبير بنسبة: 4.2%، وانخفض بنسبة 1.06% حسب صيغة باش بين سنتي 2010 و 2015.

سادسا/ الناتج المحلي والرفاهية:

1- استخدام الناتج المحلي كمؤشر لمستوى الرفاهية:

يجيب الاقتصاديون على هذا السؤال بأن النمو الاقتصادي يقيس مكونا مهما من مكونات التقدم الاجتماعي، ألا وهو الرفاهية الاقتصادية، أو مدى استفادة أفراد المجتمع من طريقة استخدام الموارد وتخصيصها، ولعل النظر الى اجمالي الناتج المحلي للفرد على المدى الطويل تروي لنا حكاية الابتكار والافلات من فخ مالثوس المتمثل في تحسين مستويات المعيشة الذي يقيّده حتما النمو السكاني

ويكتسي نمو إجمالي الناتج المحلي أهمية كبيرة كذلك، فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بتوافر الوظائف والدخل اللذين يمثلان في حد ذاتهما عاملين حيويين لمستوى معيشة السكان، وترتكز عليهما قدرتهم على تحقيق نوعية الحياة التي يقدّرونها.

2- مآخذ على استخدام معدل الناتج المحلي كمؤشر للرفاهية:

- إن الناتج المحلي يمثل القيمة النقدية للسلع والخدمات التي يتم تسويقها، لذا فإنه لا يشمل على السلع والخدمات التي لا يتم تداولها في الأسواق، كالخدمات المنزلية التي تؤديها الزوجة وأعمال الصيانة التي يؤديها الزوج.
- تتجاهل الطريقة المتبعة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي قيمة وقت الراحة الذي يستمتع به أفراد المجتمع ويسهم في زيادة رفاهيتهم.
- لا تعكس مقارنة الناتج المحلي للأقطار المختلفة صورة دقيقة لتباين مستويات الرفاهية الاجتماعية لسكان هذه الأقطار.
- لا تعكس الناتج المحلي الصورة الحقيقية لنمط توزيع الدخل والثروة في المجتمع.
- لا تأخذ طريقة تقدير الناتج المحلي بعين الاعتبار الآثار البيئية الضارة الناتجة عن النشاطات الاقتصادية.
- تختلف المجتمعات من حيث طبيعة وحدة المشكلات الاجتماعية التي تواجهها.
- لا يعكس تقدير الناتج المحلي الإجمالي الآثار السلبية للسلع التي تنتجها الأنشطة غير القانونية.
- أن معدل الدخل الفردي المقوم بالأسعار الجارية لم يعد مؤشراً دقيقاً لأغراض المقارنات الدولية وذلك لاختلاف مستويات تكاليف المعيشة بين الدول.

ملاحظة: أضحى تحقيق الرفاهية للمواطنين حاليا محورًا أساسيًّا يحل مرتبة متقدمة على أجندة صانعي السياسات العامة، ولا سيما لتحول طرق سياقها من مستوى التقدم في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، أو مستوى دخل الفرد، إلى قياس مدى رضاء المواطنين عن حياتهم الشخصية، الأمر الذي دفع المؤسسات البحثية إلى مناقشة كيفية تحقيق رفاهية المواطنين استنادًا إلى جملةٍ من العوامل المختلفة التي يأتي في مقدمتها العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع هناك العديد من المقالات والتقارير التي تناولت الموضوع:

- https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2017/03/pdf/coyle.pdf.
- https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4558.